المُحور الأول

حصادُ العام 2023

أ. د. أحمد سامي المعموري

أ. د. مقدام عبد الحسن الفيّاض

أ. د. أسعد كاظم شبيب

- **العمليَّة السياسيَّة.. ضبابيَّة التحالفات وضرورات التوافق**

شهدت العمليَّة السياسيَّة والجوانب المرتبطة بها خلال عام 2023 متغيّرات كثيرة، أبرزها ما طرأ على التحالفات السياسيَّة المُشكِّلة لحكومة السَّيِّد محمد شياع السُّوداني، ومحاولاتها باتجاه معالجة القضايا الشائكة، كملف الفساد المالي والإداري، ومن ذلك الإشكاليات التي رافقتها ومنها قضية سرقة القرن ومحاور أخرى ذات صلة بملف مكافحة الفساد مثل: إسناد المناصب والدرجات الخاصَّة والمُحاصصة، وبالتالي مرّتْ العمليَّة السياسيَّة خلال العام الماضي بتطورات مهمَّة، ولعلَّ من النقاط المُهمَّة الهدوء السياسي النِّسبي الذي شهده النظام السياسي بعد وصوله إلى مراحل خطيرة إثر العجز السياسي الذي حصل بعد انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) 2021 نتيجة تصادم المشاريع السياسيَّة بين قوتين رئيسَتين، إحداهما يقودها التيار الصدري والآخر الإطار التنسيقي.

وبذلك أكَّد التقرير الاستراتيجي أبرز التحولات التي مرّت بها العمليَّة السياسيَّة خلال العام المُنصرم، وأهمّها محور تقييم أداء حكومة السَّيِّد السُّوداني لاسيّما أنها قد تجاوزت المدة التي وضعتها لنفسها في تقديم المُنجز الذي ألزمت به نفسها من خلال ما جاء في منهاجها وبرنامجها الحكومي، وإذا ما قدَّرنا نسبة تنفيذ المحاور وفاقًا لِمَا جاء فيه نرى أنّ هناك تبايناً في تحقيق الوعود بين محور وآخر، ففي الوقت الذي استطاعت به حكومة السَّيِّد السُّوداني أن تقدِّم منجزاً في بعض الملفات، مثل: ملف الاعمار واكساء الشوارع فإن حكومته لا تزال أمام اختبار حقيقي لاسيّما مع مضي مدة طويلة في معالجة ملفات ضاغطة، أشار إليها التقرير بالتفصيل، ومنها الأزمة المتفاقمة بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان، إلى جانب ملفات شائكة لا تزال بحاجةٍ إلى معالجات مثل: مكافحة الفساد وإشكالاته الخطيرة التي أُكْتِشفَتْ أخيراً، كما تناول التقرير قضايا تخصُّ الأسس والمعايير المعتمدة في توزيع الدرجات الخاصَّة، والوعود بالتعديل الوزاري، والوكلاء، والمدراء العامِّين، وما إلى ذلك من ملفات إعادة العوائل النازحة والمغيَّبين والعفو العام الذي تطالب به كتلٌ سُنيَّة أساسيَّة.

وعلى صعيد تقييم أداء السلطة التشريعيَّة المتمثلة بمجلس النّواب العراقي، فقد رافق عمل الدورة النيابية

الحالية العديد من التحديات أبرزها المشاكل التي ضربت مجلس النّواب بعد إنهاء عضوية رئيسه السَّيِّد محمد الحلبوسي بقرار من المحكمة الاتحاديَّة إثر شكوى رفعها ضده النائب السابق ليث الدليمي عن تحالف (تقدُّم) الذي يتزعمه الحلبوسي قبل أن ينسَحب الدليمي منه، وبمساندة من بعض أعضاء مجلس النّواب الحالي، وبالتالي أنهى القرار وجود السَّيِّد الحلبوسي من رئاسة مجلس النّواب في قضية، وكانت لها تداعيات كبيرة على مجمل الوضع السياسي، ومن ذلك الصراع بين الكتل السياسيَّة، خاصَّة على مستوى الكتل السُنيَّة من السيطرة على رئاسة المجلس، في حين تباينت مواقف الكتل السياسيَّة ما بين مُرحِّب ومُحايد ورافِض، ففي الوقت الذي رحبَت فيه قوى داخل الإطار التنسيقي وحلفائه في تحالف (عزم) بزعامة السَّيِّد مثنّى السامرائي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني من المكوِّن الكردي بقرار المحكمة الاتحاديَّة، كانت مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني غامضاً إزاء انهاء عضويّة حليفهم الحلبوسي، وهو الموقف ذاته الذي اتَّسم به التيار الصدري الحليف المُنسحب من العمليَّة السياسيَّة ومن مجلس النّواب.

وعلى مستوى تقييم أداء مجلس النّواب فقد عدّ مراقبون أنّ أداء المجلس لم يكن ملائماً مع حجم التحدي الذي يشهده البلد واستحقاقات المرحلة من تعديل وتشريع القوانين، ومنها: قانون النفط والغاز، وتعديل قانون المحكمة الاتحاديَّة وغيرهما لاسيّما التي هي محلّ تنازع بين المجموعات والمكونات، في حين أسرع مجلس النّواب بتشريع قوانين أخرى دفعتها تخدم مصالح القوى السياسيَّة الماسكة للسلطة والممثلة داخل مجلس النّواب، كتعديل قانون انتخاب مجالس المحافظات ومجلس النّواب، ويرى البعض تردد المجلس في أداء بعض الأدوار المنوطة به إلى كونه أصبح انعكاساً للسلطة التنفيذيَّة بعد انسحاب التيار الصدري منه أو لضعف المعارضة البرلمانية، إذ إنّ أغلب الكتل الرئيسة هي تماثل الحكومة، مَا يجعل أدواره محل نظر في الرقابة والمحاسبة وما إلى ذلك من المساءلة، والاستجواب، وحجب الثقة من أعضاء السلطة التنفيذيَّة.

وبالتّالي فقد ذهبَ التقرير إلى أنّ عمل مجلس النّواب لا يزال مشوبًا بالضبابيَّة وتهيمن على قراره بعض الكتل السياسيَّة، ويعاني من تشوُّشٍ في أداء المهام المنوطة به، وكان من المفترض أن يكون الهدف الأساس من الرقابة البرلمانيّة هو تقويم عمل السلطة التنفيذيَّة بكل مؤسساتها ومساءلتها عن تفاصيل تنفيذ السياسات بطريقة فعّالة لتحقيق الأهداف الرئيسة والثانوية للحكومة وصرف الميزانيات وفقاً للمنهاج والبرنامج الحكومي، ومحاسبة المقصِّرين والمخالفين إضافةً إلى أنّ الرقابة البرلمانية تعدّ من أهمّ المؤشرات الحقيقيّة لتقييم المسار الديمقراطي للنظام السياسي، وأيضاً هي مؤشر على سلامة الالتزام المتبادل بين ممثلي الشعب في السلطة التشريعيّة والمكلّفين بالخدمة العامَّة في مؤسسات السلطة التنفيذيَّة، وهذا ما أقرّته أيضاً أصوات مهمّة داخل مجلس النّواب.

وعلى صعيدٍ ذي صلة بتطورات العمليَّة السياسيَّة في العراق خلال 2023 فقد عرجَ التقرير على انتخابات مجالس المحافظات التي أُجرِيتْ في كانون الأول (ديسمبر)2023، ومثلت محلّ شد وجذب بين المجموعات والقوى السياسيَّة ومقاطعة من بعض القوى السياسيَّة والاجتماعيَّة الفاعلة في العراق، مثل: التيار الصدري، في حين كانت هذه الانتخابات بمثابة إعادة رسم نفوذ جديدة لعدد من القوى السياسيَّة، وبذلك فقط عملت تلك القوى على اكمال المتطلبات القانونيَّة والسياسيَّة من تشريع قانوني انتخابي، فاعتمدت على طريقة سانت ليغو،

وهي طريقة مُجرَّبة فيما سبق، لاسيّما الانتخابات التي جرت قبل تشرين الأول (أكتوبر) 2021 كانت معادلتها مختلفة على وفق طريقة انتخابية قائمة على أساس الانتخاب الفردي وأفرزت نتائجها تقدُّم قوى وكيانات سياسيَّة وتراجع أخرى، مَا ولَّد ردّة فعل رافضة لنتائج الانتخابات، وصلتْ إلى مرحلة التهديد بنسف السّلم الأهلي، وبعدها تَمكَّنتْ القوى الرافضة لنتائج الانتخابات من تشكيل الحكومة إثر انسحاب الصدريين من البرلمان والعمليَّة السياسيَّة، لإعادة رسم النفوذ السياسي عبرَ انتخابات مجالس المحافظات.

كلُّ المجموعات والقوى السياسيَّة في العراق تريد أن تعيد رسم نفوذها وفرض سيطرتها من خلال انتخابات مجالس المحافظات أو على الأقلّ الحصول على مكاسب جديدة بالسيطرة على المحافظات، والحال نفسها مع الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقوى المكوّن السُنّي أيضاً ما بين الحلبوسي وخصومه الآخرين، أمّا موقف المجموعات والقوى السياسيَّة بكل اتجاهاتها السياسيَّة والإيديولوجيَّة من اجراء انتخابات مجالس المحافظات فغالبها تؤيّد عودة عمل مجالس المحافظات ما عدا بعض القوى التشرينيّة والصدريين الذين يعلِّلون عودتها بأنّها بوابة جديدة للفساد ونهب المال العام والصراع حول السلطة، في حين رأت قوى أُخَر أنّ الطريقة التي ستقومُ بها الانتخابات ستقضي على أيّ بصيص أمل في صعود قوى جديدة. في الوقت الذي تشهدُ فيه هذه القوى انقسامًا وغيابًا للرؤى والمشاريع والبرامج السياسيَّة والاستراتيجيَّة، أمّا موقف الأغلبية الصامتة فينظر إلى مجالس المحافظات برؤية سلبيّة تحمل مخرجات الطبقة السياسيَّة الحاكمة.

عموماً فإنّ من التطورات والمشاهد التي شهدتها العمليَّة السياسيَّة 2023 اجراء انتخابات مجالس المحافظات التي أفرزت نتائج متقاربة للقوى السياسيَّة التي شاركت فيها، وهذا يعود إلى القانون أو طريقة سانت ليغو الذي أُجرِيت بموجبه الانتخابات، في حين شهدت هذه الانتخابات صدمة للقوى السياسيَّة التقليدية إثر النتائج الكبيرة التي حقَّقها عددٌ من المحافظين، مثل: محافظ البصرة السَّيِّد أسعد العيداني، ومحافظ كربلاء السَّيِّد نصيف الخطابي، ومحافظ واسط السَّيِّد محمد المياحي، وهو ما مثّل مدعاةً للمراجعة لدى تلك القوى، ويبدو أنّ هناك توجهًا ما داخل الإطار التنسيقي من جوانب مستقبليَّة تتعلق بشكل التحالفات القادمة التي ستدخل الانتخابات البرلمانية، إذ قد يمثّل هؤلاء المحافظون حليفاً محتملاً لتشكيل تحالفٍ نيابي يُمَكِّنُ شخصاً مَا لرئاسة الحكومة، ويبدو ذلك التفكير قريباً جداً من ذهنيّة رئيس الحكومة الحالي السَّيِّد محمد شياع السُّوداني.

- **الاقتصاد العراقي**

ناقش التقرير ملفات متعددة من الاقتصاد العراقي 2023، فعلى مستوى الموازنة الاتحاديَّة بحث التقرير أسباب عدم نجاح حكومة السَّيِّد السُّوداني في تقديم مشروع الموازنة الاتحاديَّة لعام 2023 في موعدها المحدّد في قانون الإدارة الماليَّة رقم 6 لسنة 2019 على الرغم من تشكيل الحكومة في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2022 ونيلها ثقة البرلمان في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2022، وقدَّمت الحكومة برنامجها الوزاري، ونالت ثقة البرلمان عليه، وقدَّمت مسودة الموازنة إلى مجلس النّواب وأُقرت ونُشرت في الوقائع العراقيَّة في العدد 4729 في 26 حزيران (يونيو) 2023 أي بعد مرور 177 يوماً، وتعدّ أضخم موازنة في تاريخ العراق المالي، وحدَّد البرنامج

أولويات الحكومة على مستوى الملف الاقتصادي على عدد من النقاط أهمّها: مكافحة الفساد الإداري والمالي، ومعالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين، ودعم الفئات الفقيرة والهشَّة ومحدودي الدخل من المواطنين، واصلاح القطاعات الاقتصاديَّة والماليَّة بخاصَّة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص، والعمل بشكل عادلٍ على تحسين وتطوير الخدمات التي تمسُّ حياة المواطنين.

من جانبٍ ثانٍ حمل المنهاج الحكومي على مستوى تطوير الاقتصاد العراقي معالجة عدد من الملفات أهمّها: دعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وصرف مستحقات البترو دولار وإعادة النسبة إلى 5 %، وتوحيد السياسة الكمركيّة لجميع المنافذ البريّة والبحريّة والجويّة، واجراء مراجعة شاملة للمدة السابقة بكل ما يتعلق بقطاع النفط والغاز في الإقليم والعلاقة بين وزارة النفط الاتحاديَّة والإقليم والخروج برؤية تتفق مع الدستور، فضلاً عن الاتفاق على إعداد موازنة 2023، والالتزام بتقديم ورقة إصلاحيّة اقتصاديّة شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدّد، وضرورة التأكيد على انشاء الصندوق السيادي، ودعم القطاع الخاص، وقد سعى التقرير إلى بحث الوعود التي قدّمتها حكومة السُّوداني وبخاصَّة في العام 2023 والإجابة عن التساؤلات حول قدرتها أو تنفيذ ما وعدت به، فقد لا تحمل الإجابة كثيرًا من التفاؤل، إذ لا تزال أغلب المحاور المذكورة آنفاً تنتظرُ التَّنفيذ.

وهذا ما ينطبق على خفض قيمة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي كتحدٍّ أمام الطبقات الكادحة في البلد الذي وعدت حكومة السُّوداني بمعالجته، وكان محل سجال بين القوى السياسيَّة، إذ إنّ السلطة النقدية بقيادة السَّيِّد علي العلاق الذي كُلف بعد أن تسلَّم السُّوداني الحكومة لم تستطع السيطرة على التقلبات في سعر الدولار خصوصاً عندما كان سعر الصرف الرسمي (1450) دينار، وأنّ معدّل السعر الموازي لعام 2022 هو (1482) دينار، بفجوة مقدارها (2.2 %) فكيف لها أن تسيطر عليه عند سعر صرف (1300) دينار؟، والنتيجة أن اتسعت الفجوة بين السعرين، إذ بلغ معدّل السعر الموازي لعام 2023 (1531) دينار وبفجوة مقدارها (17.8 %) بينهما، ويتمّ السعي في التحرك نحو رفع الدينار أكثر بعد مرور مدّة معقولة والاتجاه نحو العمل الجاد على موازنة القطاع الخارجي وتحريك الاقتصاد المحلي وتنشيطه.

وعلى مستوى قطاع الطاقة خاصّة تصدير النفط العراقي أشار التقرير إلى انخفاض انتاج العراق من النفط الخام في عام 2023 إلى 4.275 مليون برميل يومياً، بعد أن كان 4.439 مليون برميل يومياً في عام 2022. فيما انخفض متوسط إنتاج كردستان إلى 258 ألف برميل يومياً في عام 2023، انخفاضاً من 438 ألف برميل يومياً بسبب إغلاق خط أنابيب التصدير الشمالي إلى تركيا. ومن الممكن أن تنخفض مستويات الإنتاج أكثر في العام 2024 مع تحرك العراق للامتثال لحصة أقل من أوبك بلس والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني (يناير) 2024. وستنخفض حصة العراق من 4.220 مليون برميل يومياً إلى 4 ملايين برميل يومياً.

من جانبٍ آخر وعلى مستوى هذا الملف يسعى العراق إلى تطوير امكاناته الاقتصاديَّة من بوابة مشروع طريق التنمية، الممتد من العراق إلى تركيا وموانئها، ويبلغ طول الطريق وسكة الحديد 1,200 كيلومتر داخل العراق، ويهدف بالدرجة الأولى إلى نقل البضائع بين أوروبا ودول الخليج، ويعدّ الطريق من أهم المشاريع التي طرحتها حكومة السَّيِّد السُّوداني ومشروعاً مكملاً لميناء الفاو، وينسجم مع مبادرة الحزام والطريق التي تتبنّاها الصين، وتبنّت الشركة الإيطالية PEG الأعمال الاستشارية والإشراف، وتبلغ كلفة المرحلة الأولى من 17 مليار

دولار، وقد تصل إلى 20 مليار دولار، والمخطط له إنّ المدة الاجمالية للمشروع بمراحله كافة تنتهي بحلول عام 2050. يمرّ الطريق بإحدى عشرة محافظة عراقيَّة فضلاً عن المدن الرئيسة وفيه خمس عشرة محطة، وسيُسهم في النمو الاقتصادي وتعزيز علاقات التعاون بين الشرق والغرب، وفي زيادة التجارة الدوليَّة وتسهيل التنقل والتجارة، وتوفير طريق نقل تنافسي جديد، وتعزيز الرخاء الاقتصادي الإقليمي.

وفي سعيها لتعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبيَّة، كشفت وزارة النفط العراقيَّة عن جولة جديدة من تراخيص الاستكشاف والإنتاج النفطي، حيث تستهدف استقطاب شركات الطاقة العالمية لتنفيذ 30 مشروعًا إستراتيجيًا في مختلف مناطق البلاد، وفي وقت سابق، شهد العراق انسحاب عدد من الشركات العالمية المشاركة في قطاع النفط والغاز، نتيجة عدّة تحديات أمنيّة وسياسيّة وتقنيّة، ومع ذلك، تسعى الحكومة إلى تحفيز هذا القطاع وإعادة جذب الاستثمارات عبرَ توفير بيئة استثمارية ملائمة وتشجيع الشراكات الاستراتيجيَّة مع الشركات الكبرى.

فِيما لا يزال قطاع الكهرباء يمثّلُ هاجساً مقلقاً لدى المواطنين في العراق خصوصاً في فصل الصيف، إذ ما يُوزّع منها لا يلبّي القدرات المتوقعة في هذا الفصل، رغم التحسُّن الملحوظ في ساعات التجهيز، وكشفت معلومات من وزارة الكهرباء في المُدّة الأخيرة إلى سعيها إلى الاستمرار بفتح آفاق التعاون مع عدد من الدول ومنها المانيا وفرنسا يأتي في سياق تحقيق أمن الطاقة في العراق وعدم ارتهانه بيد دولة واحدة عبرَ تحقيق نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية المنتجة محلياً، فضلا عن تنويع مصادر الربط لاستيراد الطاقة الكهربائية وعدم اقتصاره على دولة واحدة من خلال الربط مع الكويت والأردن والسعودية والكويت وتركيا، والأمل بعدم تكرار سيناريو تزويد الجانب الإيراني لشبكات الطاقة في العراق والتأخير في دفع مستحقاته الماليَّة له مَا ينعكس سلباً في تأثر قطاع الطاقة الكهربائية بهذا الجانب الذي يتكرر في فصل الصيف من كل عام.

- **الأمن في العراق 2023: تحديات داخليَّة وخارجيَّة**

تضعُ الحكومة العراقيَّة (الأمن) ضمن أولوياتها الاستراتيجيَّة، وحاولت أن تسير بخطى أكيدة للتعامل مع التحديات القائمة في سنة 2023 أو المحتملة والمستقبلية، ونتيجة لجهود قواتنا الأمنيَّة ووسائل الرصد والمداهمة والعمليات الاستباقية فقد لُوحِظ تراجعٌ في عمليات تنظيم داعش الإرهابيّة بعد خسارته لمعظم قياداته واضطراره للعزلة عن معظم حواضنه الاجتماعيَّة ومحاصرته في المناطق الريفيَّة والجبلية الوعرة والنائية، ومعاناته من انخفاض تمويله المالي إلى مستويات متدنية مقارنة بالأعوام المنصرمة، مع تركيزه على محافظتي الأنبار وكركوك بالدرجة الأولى مستغلاً جغرافيتهما المعقّدة. وتهدف السياسة الأمنيَّة للحكومة إلى إعادة بناء جسور الثقة مع المواطنين عبرَ الارتقاء بملف الخدمات ومكافحة الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن ضرورة الاستمرار في ملاحقة التنظيم وتوجيه ضربات نوعية ضده، مع تفعيل الجهد الاستخباري والعمليات الخاصَّة للقضاء على ما تبقى من قياداته وتجفيف منابع تمويله في داخل العراق وخارجه.

إنَّ الانتشار الواسع لظاهرة الجريمة المُنظّمة محلياً ودولياً يبيّن أهميَّة مسارعة الحكومة للتصدي لها، عن طريق الجهد الأمني الميداني والاستخباري والتعاون الإقليمي وإرساء قاعدة من التشريعات والآليات الفعالة

لمكافحة الجماعات الإجرامية. لا سيّما أنّ الجريمة المُنظّمة لا تزال تكوِّن تهديداً قائماً، وتَمكَّنتْ شبكاته من الاستمرار جزئياً في أنشطتها كالاتجار بالمخدرات وترويجها والاتجار بالبشر والسّلاح وتهريب النفط.

ففي مجال عصابات المخدرات لاقت الأجهزة الأمنيَّة صعوبات بالغة في مواجهتها لما أضحت عليه من خبرة في المناورة وإمكانات مُسلّحة ونفوذ مَا أدى إلى سقوط ضحايا عناصر الأمن ومقتل أو انتحار رؤوس المافيات. ومن الجدير بالثناء أنّ وزارة الداخليَّة تبنّت استراتيجيَّة تستند إلى بناء قاعدة معلومات شاملة عن أماكن وجود التجار ونشاطاتهم وطرق عبورهم، وذلك بغرضِ استهدافهم في الوقت المناسب.

ويُعدّ تهريب المشتقات النّفطيَّة أحد أهم أشكال الإجرام الجسيم الذي مثَّلَ تحدياً خطيرًا للدولة، خاصة مع تزايد آثارها السلبيَّة والمدمّرة على السياسة الاقتصاديَّة للعراق؛ لذا بادرت الحكومة للتصدي لنشاط مافيات التهريب ودعم الأجهزة الأمنيَّة ذات العلاقة بتعقبها، واتخاذ جملة من الإجراءات كإعادة هيكلة شرطة الطاقة بما يتيح السيطرة والإشراف ومتابعة أنابيب النفط، إضافة إلى التدوير الوظيفي وتشكيل تسعة ألوية في جميع المحافظات، فضلاً عن تدعيم المنافذ الحدودية لقطع جميع منافذ التهريب.

وكشف التقرير ظهور الجرائم الجنائية بكافة أشكالها، بوصفها تهديداً خطيراً للمجتمع وعائقًا للتنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ولها تداعيات على مستويات متنوعة، نتيجة التحولات الداخليَّة والخارجيَّة في منظومة القيم والأساليب والسلوكيات التي أسهمت في تصاعد وتيرة الجريمة في المجتمع العراقي، مَا يستدعي من الحكومة تخصيص قدر أكبر من الموارد البشريّة والماديّة ووضع الخطط والبرامج، للتصدي للجريمة المُنظّمة بصورها وأشكالها المُختلفة.

ويمثّل السلاح خارج سلطة الدولة أو ما يُسمى لدى البعض «السّلاح المنفلت» أزمة متجذّرة في البلاد؛ لما يسببه من عنف متواصل ضد الأبرياء وأجهزة الدولة على حدٍ سواء وإهراقاً ظالماً لدماء أبنائها، فضلاً عن مخاطره المجتمعية واستخدامه بكثافة في حالات المشاجرات والتهديدات والقتل والنزاعات العشائرية التي ارتفعت وتيرتها لوجود 13-15 مليون قطعة سلاح متوسط وخفيف بحسب تقديرات، بل إنّ تلك النزاعات تفاقمت ووصلت إلى درجة التراشق بالأسلحة الثقيلة أحياناً، ولم تستطع الحكومة رغم حضورها الأمني أن تحتويها بالكامل، حتى إنها امتدَّت من المناطق الريفيَّة إلى المدن التي نزح اليها أبناء العشائر بسبب ضيق فسحة العيش، لتتحول إلى ميدانٍ جديد يهدد الأمن والسّلم المجتمعي، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة حقيقية وعاجلة. وتعد الأسلحة والمعدات العسكريَّة الموجودة بحوزة بعض الجماعات المسلحة أمراً أشد خطورة وتعقيدًا؛ كونه يُستخدم في عمليات أوسع وأكثر حساسية أو لأسباب ودوافع سياسيّة.

وتُضيف المُسمَّاة بـ (الحركات السلوكيَّة) هاجساً أمنياً جديداً إلى الساحة العراقيَّة؛ لأنّها كوَّنت تنظيمات مسلحة تجمع السّلاح وتستعمله ضد الدولة، فضلاً عن تطرّفها الفكري وجانبها التنظيري المحرّض على العنف، مثال ذلك جماعة (أصحاب القضية)، وهم مجموعة من المُغالين يدّعون الانتماء إلى التيّار الصدري، وقد تبرأ منهم الأخير وجرت ملاحقتهم والقضاء على الفاعلين منهم. كما ظهرت حركة (جماعة القربان) التي رافقها عدد لافت من حالات الانتحار بين عناصرها في أكثر من مكان لا سيّما في محافظة ذي قار.

وتحمّلَ العراق حجماً كبيراً من التحركات الأمنيَّة الخارجيَّة العابرة للحدود لا سيّما من جارتيه (إيران وتركيا)، اللتين تتذرعان بوجود قوات معارضة مسلحة لكليهما على أراضيه، فتركيا تتذرع بوجود قوات (حزب العمال الكردستاني التركي PKK)، الذي تصنّفه تركيا قوةً إرهابية، فلم تتردد قواتها منذ مطلع العام 2023، من تنفيذ عمليات عسكرية، شملت ضربات جوية بطائرات حربية والمسيرات في عمق الداخل العراقي. ومن الجدير بالذكر أنَّ عمليات القصف الإيرانيَّة المستمرة على إقليم كردستان أحرجت الحكومة، وكانت إيران تبرر عملياتها بحجة أنها تهاجم مقرات الموساد الإسرائيلي أو مقرات الحركات الكرديَّة الإيرانيَّة الانفصالية. مَا اضطرَّ الحكومة العراقيَّة إلى وضع خطة لإعادة انتشار قواتها المسلحة على الحدود مع جارتيها إيران وتركيا، كـ ردٍّ على المبررات والذرائع التي تبرر عمليات القصف العابرة للحدود. ولكون (أربعة ألوية حدود ومديرية شرطة كمارك ومدرسة تدريب) غير كافية لتنفيذ هذه المُهمَّة ومسك خط حدودي يزيد على 1100 كلم من التضاريس الجبلية الوعرة، لذلك شرعت الحكومة بتشكيل لواءين آخرين ضمن هذه القيادة ودعمها بالتجهيزات والأسلحة. كما أعلن حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، انسحابه من مخيم مخمور، الذي يضمُّ أكراداً نازحين من تركيا، ونقل مسلحيه إلى مناطق أخرى في إقليم كردستان العراق. وإضافة إلى ما سبق فقد مَثَّلَ القصف الأمريكي والاعتداء على عددٍ من مقرات ومعسكرات الحشد الشعبي والفصائل في أواخر عام 2023، تهديداً لا يقل خطورة للأمن القومي والسيادة العراقيَّة. وعلى الرغم من ذلك فلا مؤشرات على انحسار تلك التهديدات أو تراجعها بل استمرار انعكاسها السلبي على الأمن والاستقرار الداخلي، ويستلزم تحركاً دولياً ومحلياً لرفع حالة التوجس وعدم الثقة مع جيران العراق.

واندلعت احتجاجات شعبيّة غاضبة في بغداد والمحافظات رداً على محاولة لاجئ عراقي في السويد (سلوان موميكا) إهانة المصحف الكريم، تطورت إلى اقتحام السفارة السويدية واحراقها، ما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين والقوات الأمنيَّة، وإزاء ذلك ندَّدت الحكومة العراقيَّة بـ«حرق السفارة»، وعدَّت ذلك التصرُّف «خرقًا أمنيًا»، كما شجبت حادثة حرق المصحف، وعدّته تحريضاً على ثقافة العنف والكراهية. ولم تهدأ المظاهرات إلا بعد قرار الحكومة بطرد سفيرة السويد في بغداد، فيما استدعت السويد القائم بالأعمال العراقي في ستوكهولم احتجاجاً على حرق السفارة.

- **المجتمع العراقي.. الأعباء والتحولات**

شهد العراق خلال سنة 2023 العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعيَّة التي توزعت بين تقليدية وغير مألوفة وذات تركيبات معقدة، ولم تستطع القواعد القانونيَّة والمجتمعيَّة من تطويق تلك الأزمات وإيقاف تمددها أو إيجاد حلول ناجعة ونهائية لها إلا في حدود معينة.

تقف النزاعات العشائريَّة في مقدّمة التحديات التي يواجهها المجتمع العراقي لا سيَّما في محافظات الوسط والجنوب، وتعود معظمها إلى خلافات على المياه أو تقسيم الأراضي، أو تجاوز على المحاصيل الزراعية، وتمتلك بعض العشائر أسلحة كثيرة ونوعية، تنتج عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة، بل تطور الأمر باستغلال هذه النزاعات لابتزاز الحكومة والشركات العاملة في مناطق النزاع. ونقلت العشائر نزاعاتها إلى مراكز المدن وحوّلت الدور

والاحياء السكنية إلى ميادين قتال كما حصل في ذي قار والبصرة، وفي مؤشرٍ خطير دخلت تلك النزاعات مرحلة جديدة باستخدام طائرات «درونز» بهدف تصوير الطرف الآخر ومعرفة أماكن انتشاره.

أخذت وزارة الداخليَّة على عاتقها القيام بعدّة مهام، الهدف منها الحد من ظاهرة النزاعات العشائرية وزعزعتها للأمن المجتمعي، وشرعت بسلسلة من الإجراءات القانونيَّة والأمنيَّة، وشنّت حملة واسعة لحصر السّلاح بيد الدولة وفتحت مراكز لتسجيل وشراء ومصادرة الأسلحة غير المرخَّصة، كما كانت قوات التدخل السريع تهرع إلى مناطق النزاع لتطويق المسلحين والقبض عليهم وضبط الأسلحة الخفيفة والمتوسطة الموجودة بكثرة. وسَعَتْ مرجعية النجف الأشرف الدينية بزعامة آية الله العظمى السَّيِّد علي السيستاني إلى التوسّط السلمي، وتَمكَّنتْ بالتعاون مع السلطات المحليَّة في تلك المحافظات خلال عدة أشهر من حلّ مئات من النزاعات العشائرية، وعقدت تشكيلات وزارة الداخليَّة عددًا من المؤتمرات العشائرية وورش العمل للتوعية بمخاطر النزاعات وأهميَّة تحقيق متطلبات السلم الأهلي، وكشفت مديرية شؤون العشائر في الوزارة عن انخفاض «الدكة» العشائرية وإطلاق العيارات في المناسبات.

وعانَى المجتمع العراقي أيضاً خلال 2023 من ازدياد مستمرّ في العنف الأُسري فهناك عشرات الآلاف من دعاوى العنف، تركز أكثرها ضد العنف على الأطفال أو النساء وكبار السن، وحالات محدودة ضد الزوج، ما يؤشر حالة إيجابيَّة، تتمثّل في الوعي المجتمعي بشأن هذا النوع من العنف وضرورة اشعار الجهات الأمنيَّة أو ذات العلاقة من أجل التعامل معه وفقاً للقانون، علماً أنّ أحداث ووقائع العنف الأُسري لم تصل بأكملها إلى المحاكم فالكثير منها ينتهي بالصلح أو عند حدود العائلة والأقارب، ويدل الأمر أيضاً على أنّ المجتمع يقف أمام تحديات كبيرة بفعل التحول في مسارات العنف الأُسري واتجاهاته، ويتطلب البحث الجدّي عن مصادر وأسباب التغيّر الحاصل في العلاقات الأُسريّة، وضرورة أن تكون جهود نشاطات الشرطة المجتمعيّة شاملة ومتكاملة، وتعتمد أساليب الوقاية والعلاج في حالات العنف المختلفة التي تتعرّض لها الفئات الهشَّة.

ويُضاف (الانتحار) إلى القائمة المعتمة من الأزمات التي يعاني منها المجتمع، وظهر بوصفه من أكثر العوامل التي زعزعت الثقة بالمنظومة القيميّة والثقافيّة، ولقد أشارت بيانات وزارة الداخليَّة العراقيَّة ومفوضية حقوق الإنسان إلى أنّ العراق أصبح يعاني من ازدياد سنوي ملحوظ بنسب الانتحار، واحتلَّ مراتب متدنية بين بلدان العالم الأعلى المُدرجة في حالات الانتحار لعام 2023، حتى بلغت أعداد محاولات الانتحار المئات في مناطق مختلفة من المحافظات العراقيَّة وشمل الذكور والإناث معًا، لكن لدى الجنس الأخير أكثر. وتراوحت طرق الانتحار بين إطلاق العيارات النارية على النفس أو الشنق أو استخدام الآلات الحادة.

وفي مجال مكافحة هذه الظاهرة تحركت وزارة الداخليَّة لمنع عدد من تلك الحالات، وعقدت اجتماعات تشاورية لبحث كيفية وضع المعالجات لتفاديها، والتنسيق مع الجهات المعنيّة المختصّة لوضع خطة تفصيلية وشاملة تساعد البعض في التخلي عن ذلك. كما أقرَّ مجلس الوزراء الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للوقاية من الانتحار (2023–2030) بوصفها استشعاراً رسمياً بمخاطر الانتحار ومحاولة احتوائها والحد من انتشارها ونتائجها السلبيَّة المترتبة. وما زال على الدولة فعل الكثير في هذا المجال نفسياً وأمنياً واقتصادياً.

وتعدّ جريمة الاتجار بالبشر من المظاهر المنحرفة التي شهدها المجتمع، حتى ارتفع تصنيف العراق في

مؤشر الجريمة خلال عام 2023 مقارنة بعام 2021، وجاء في المرتبة الثامنة عالمياً، والثانية بين دول قارة آسيا، وفي المرتبة الأولى من بين دول منطقة غرب آسيا. وانتشرت عصابات مختصّة بذلك في بعض المحافظات لا سيما بغداد، تستخدم الاحتيال والخداع واستغلال المشرّدين والفئات الهشّة، وهناك قائمة ممتدة من العمليات التي قامت بها الجهات الأمنيَّة لإلقاء القبض على متهمين نساءً ورجالاً لقيامهم بالمتاجرة بالفتيات وبيع القاصرات الأطفال الرضّع من قبل الآباء والأمّهات والدعارة مقابل مبالغ ماليّة.

وسجّلت ظاهرة التسوّل انتشاراً سريعاً، تدفعها جملة من المتغيرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، واستشرَتْ فأصبحنا نرى تسوّل الأجانب من جنسيات مختلفة، لاسيّما الذين يتمّ تهريبهم إلى العراق، أو الممتنعين عن العودة إلى أوطانهم بعد انتهاء موسم الزيارات، وتمّ اكتشاف مافيات مختصّة تدير شبكات التسوّل في العاصمة بغداد. كما ازدادت حالات النصب والاحتيال عبر مواقع التواصل وما يطلق عليه (التسوّل الإلكتروني).

دفعَ ذلك الجهات الأمنيَّة إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية والعلاجية لمواجهتها أو الحد منها فشرعت مديرية شؤون الإقامة بحملة لمتابعة ظاهرة التسوّل في التقاطعات والشوارع العامَّة في بغداد، وتمكَّنت مكافحة الإجرام في البصرة من إلقاء القبض على عدد كبير من المتسولين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة تبنّت سياسة وطنيّة لمعالجة ظاهرة التسوّل بهدف تفكيك ارتباط التسوّل مع المشكلات الأخرى والحد من انتشارها ومعالجة أسبابها.

واستمرَّ جزءٌ من المجتمع العراقي في مكابدة آلام النزوح، فعلى الرغم من جهود الحكومة المركزيَّة ومنظمة الهجرة الدوليَّة لوضع حدٍ لها واستنزاف الكثير من الطاقات البشريَّة والماليَّة، فإنّ هذا الملف لم يُحسم بعد، وبقي يسْتَتِر خلف مجموعة من العوامل الاجتماعيَّة والشخصيّة مَا دفع عدد من النازحين إلى العزوف عن العودة إلى منطقته الأصلية، وبلغت العوائل التي لا تزال نازحة تقريبًا نصف المليون من سبع محافظات عراقيَّة، أي ما نسبته 44 % من مجموع النازحين، توزعوا في أنحاء مختلفة من مناطق النزوح أو في المخيّمات.

إنّ العوامل الأمنيَّة ليست وحدها سبب مشكلة النزوح، وإنما بفعل الجفاف، فقد نزحت العديد من الأُسَر من مناطق الأهوار خلال هذا العام بسبب شحة المياه، إذ يُعدّ العراق من أكثر البلدان في العالم تعرُّضاً للتحديات التي تسببها التغيرات المناخية، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، حتى تضرر الملايين من المواطنين ونزح مئات الآلاف منهم بفعل الجفاف، ويُنذر الأمر بموجات جديدة من النزوح.

ودفعتْ أسباب اجتماعيّة واقتصاديّة أو عوامل الإرهاب وغيرها عدد كبير من الناس في المجتمع العراقي لا سيّما فئة الشباب للهجرة بصورة غير شرعية إلى البلدان الغربية بحثاً عن فرص عمل وحياة أفضل، وتكوّنت عصابات تحترف تسفير العراقيين إلى دول الاتحاد الاوروبي عن طريق (بيلاروسيا). لذلك وضعت الحكومة الخطة الوطنيَّة الشاملة للحدّ من الهجرة غير الشرعية، تتضمن أهم فقراتها منع السفر إلى بيلاروسيا، والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي من أجل وضع ضوابط للحد من الهجرة غير الشرعية، وإيجاد الحلول العمليَّة لجذور المشكلة، وأطلقت وزارة الهجرة والمهجّرين حملة توعوية للتعريف بمضارِّها وانعكاساتها السلبيَّة، وبالنَّظر إلى أنّ بعض الدول قامت بتشديد القيود على الحدود وزيادة عدد عمليات ترحيل طالبي اللجوء؛ لذا فقد عملت الوزارة على متابعة أوضاع العراقيين في الخارج، وتأكيد هويات طالبي اللجوء المرفوضين من بين العديد من

المهاجرين العراقيين الذين يفشلون في تقديم طلبات اللجوء الخاصّة بهم، وتسهيل عودتهم وتأهيل اندماجهم، ورفض إعادتهم قسرياً.

وعلى صعيد المجتمع تنعقد الآمال على ممارسة دور أكثر فاعلية من قبله في العراق، فقد بلغ عدد منظماته غير الحكوميَّة حوالي 5 آلاف، فضلاً عن تسجيل أكثر من 100 فرع لمنظمات أجنبية. وسُجِّل أداءٌ جيدٌ لدائرة المنظمات غير الحكوميَّة خلال عام 2023 رغم التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع المدني فقد تحركت نحو المشاركة الداخليَّة في الاجتماعات الحكوميَّة المُهمَّة ذات العلاقة والمؤتمرات والندوات وورش العمل، والمشاركات الخارجيَّة مع ممثلي المنظمات الدوليَّة والاقليميَّة، كما أطلقت الدائرة البرنامج المجتمعي المعني بمكافحة التطرف وبرنامج تقييم المنظمات العاملة في العراق وفقاً للمعايير الدوليَّة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة المنظمات في الحصول على مصادر التمويل المناسبة وتنفيذ الأنشطة المجتمعيَّة.

من جهتها تقوم لجنة منظمات المجتمع المدني البرلمانية بمساعدة تلك المنظمات على نشر ثقافة مكافحة الفساد وكشفه رغم وجود بعض المنظمات التي لها توجهات وثقافات غريبة عن المجتمع العراقي، لذا فهي تدعو إلى ضرورة وضع مراقبة شديدة على عمل وأنشطة منظمات المجتمع المدني، وكانت وزارة التعليم العالي في مقدّمة الجهات الحكوميَّة المتحفظة من أنشطة بعض المنظمات المدنية، إذ أصدرت قراراً إلى الجامعات كافة، بمنع التعامل مع عددٍ منها، مَا أثار اعتراضات قانونيّة وسياسيّة. وتزامن ذلك مع صدور توصيات موجهة إلى الجامعات أيضاً، بمنع التعامل مع أيّة منظمة إلا بعد التأكد من موقفها الأمني، فيما تمّ حظر عمل اتحاد الطلبة العام من العمل في داخل الجامعات. ومن المؤمَّل أن يتم تفعيل عمل المنظمات غير الحكوميَّة باتجاه مراقبة الأداء الحكومي من أجل اِصلاحه وتقويم مسيرته.

- **محطات متفائلة ومُقلقة في ملف حقوق الإنسان**

من المعروف أنّ ملف حقوق الإنسان في العراق يعدّ ملفاً جدلياً منذ حقبة طويلة، وهذا الأمر ليس بغريب في ظلِّ وضع يعيشه بلد مثل العراق، وحتى في الدول المستقرة فإنّ موضوع حقوق الإنسان يثير إشكالات وتداعيات كبيرة نظراً لتباين الآراء فِيما تمثّله تلك الحقوق من مفاهيم جديدة طرأت على الفكر الإنساني بصورة عامّة، ولا يزال الملف يثير خلافاً على المستويين الوطني والدولي على الرغم من الزمن الطويل على التغيير السياسي في العراق الذي جاوزَ العشرين عاماً.

وتتداعى بين الحين والآخر قضايا حقوق الإنسان لتضع التشريعات الوطنيَّة والجهود الحكوميَّة والجهد المجتمعي في موضع التحدي والتأزم تارة والفرص والنجاح تارة أخرى، فقضايا مثل أوضاع المعتقلين والسجناء وحقوق المرأة والطفولة والنزوح والهجرة ظلت خلال العام 2023 من أهمّ المشاكل التي استوجبت من الدولة استنفار كل إمكاناتها المتاحة لحلّها، وليس ببعيد عن ذلك ما تتعرض له حرية الرأي والتعبير من سلسلة مستمرّة من التهديد بين الفينة والأخرى، مع الأخذ بالحُسبان أنَّ هناك ممارسات لا يمكن أن توصف بأنّها من حقوق الإنسان مثلما حدث في العام 2023 وما عُرف بظاهرة (المُحتوى الهابط) المقدّم من بعض الأشخاص المحسوبين على المدوّنين في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تعرضت الأخلاق والذائقة العامَّة إلى هجمة من هؤلاء

الأشخاص بمنشوراتهم، ما دفعَ الحكومة إلى التصدي لهذه الظاهرة بطرائق قانونيَّة ولكن شابها بعض الخلل- كما سنرى-.

يمكن القول إنّ من أهم الملفات التي هددت حقوق الإنسان في العراق في العام 2023 هو تعطيل عمل المفوضيَّة المستقلة لحقوق الإنسان، إذ لم يتم تعيين مجلس مفوضين جديد حتى الآن ولا تزال تدار المفوضيَّة بالوكالة من قبل وزير العدل، وهذا الأمر فضلًا عن كونه مخالفة قانونيَّة دستورية إلا أنّه في الوقت ذاته يعدُّ عاملاً سلبياً كونه يعطّل تنفيذ برامج ورؤى واستراتيجيّة المفوضيَّة تجاه تحسين واقع حقوق الإنسان في العراق ويعكس صورة عدم الاستقرار والتذبذب في رؤية الدولة العراقيَّة تجاه ملفات حقوق الإنسان ومعالجتها على المدى الطويل، على الرغم من قيامِ وزيرٍ من الدولة العراقيَّة بإدارة وتسيير المفوضيَّة مؤقتاً وهو أفضل من أن يبقى عملها معطلاً ومجمداً، إلا أنّ ذلك يجب أن يكون لمُدّة محدودة؛ لأنّ الضرورات تُقدّر بقدرها.

وفي سياق آخر إنّ الأوضاع في السجون العراقيَّة لا تزال دون مستوى المعايير المعتمدة العراقيَّة، وتحتاج إلى مزيدٍ من الجهود لتحقيق متطلبات حقوق الإنسان، فمشكلة الاطعام والاكتظاظ وأوضاع السجناء والمعتقلين والمحتجزين الصحيَّة والإنسانيّة والسعي لبناء مدن إصلاحية متكاملة لا يزال تحدياً كبيراً، وكذلك أوضاع المرأة وتوفير فرص العمل لها ومشاكل الزواج من القاصرات، وكذلك التفشي الواضح لجرائم الاتجار بالبشر والجريمة المُنظّمة وتجارة الأعضاء البشريّة والبغاء والشذوذ الجنسي.

ومن جانب آخر إنّ التقارير الدوليَّة التي تصدر عن المنظمات الرسميَّة وغير الرسميَّة حيال ملف حقوق الإنسان في العراق تشير بصورة متكررة منذ سنوات عدة إلى المخالفات التي تتعرض لها على وفق معايير تعتمدها وبحسبِ وجهة نظرها الخاصّة، معتمدة على تقارير أو جولات وزيارات ميدانية لأشخاص يعملون في تلك المنظمات، علمًا بأن العراق في العديد من الحالات أبدى وجهات نظر مغايرة حيال تلك التقارير والوثائق، ويرى أنّها أحياناً غير موضوعيّة ودقيقة وتجانب ما تبذله الدولة بشتّى فعاليتها من جهود كبيرة حيال ملف حقوق الإنسان، وهذا ما ظهر في التباين في المعلومات التي تتضمّنها الوثائق الدوليَّة والتقارير والوثائق الوطنيَّة.

- **جدلية الإنجاز والتعثّر في الخدمات العامَّة**

رصد ذلك المحور سعي الحكومة إلى وضع ملف الخدمات العامَّة على رأس سُلّم أولويّاتها واهتماماتها اليومية، بحيث يشعر المواطنون بتقدمٍ ملموسٍ فيه، ويكون نقطة انطلاق نحو التغيير والتطوير، وعمد إلى بناء وفتح الطرق والجسور وإعمار المستشفيات وتوليد الطاقة، مستفيدة من الاستقرار النسبي والتوافق البرلماني ووجود إرادة حقيقية للإعمار، بعيداً عن الصورة النمطية لاتهامات الفساد وعمليات الاحتيال التي شابتها طوال المدة السابقة، وعلى الرغم من رصد ضعفٍ بيّنٍ في تنفيذ الكثير من الوعود نتيجة لارتفاع سقف البرنامج الحكومي وتفشي البيروقراطية والمحاصصة في بعض المفاصل والبيئة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المعقّدة في العراق جاءت الطاقة الكهربائية في مقدّمة اهتمامات الحكومة لسنة 2023، ووجّه السَّيِّد رئيس الوزراء الوزارات كافة لتقديم كافة أشكال الدعم لوزارة الكهرباء والتي شرعت في العمل على استكمال انشاء محطات التحويل ومشاريع النقل والتوليد لدعم المنظومة الكهربائية، مع إعطاء أهميَّة إلى الطاقة النظيفة والمتمثلة بالطاقة

الشمسيّة، والمباشرة في حملات صيانة المحطات وتأهيلها، ونتج عن ذلك تحسّن ملموس في ساعات التجهيز في جميع المحافظات وكل الأوقات ومنها فصل الصيف، حيث وصل الإنتاج إلى حوالي 24 الف ميكا واط، بزيادة مقدارها 22 % عن العام الماضي، وهو يغطي ما يقارب 65 % من الطلب الذي يُقدر بحوالي 34 الف، وهناك خططٍ طموحة لغرض إنتاج آلاف جديد إضافية في العامين المقبلين لمواجهة الزيادة المتوقعة على الطلب التي قد تصل في عام 2025 إلى 36.7 الف ميكا واط، علماً أنّ ذلك مرهونًا بتنفيذ الخطط وبسياسات الطاقة العامَّة والخاصَّة في العراق.

كما اتجه العراق إلى الشركات العالمية الرصينة، ومنها شركة جنرال الكتريك الأمريكيَّة وغيرها لإعادة تنشيط شبكة الكهرباء والقيام بعدة مهام من ضمنها صيانة المحطات القائمة وإنشاء محطات رئيسة وفرعية جديدة وتوسيع القدرة في الوحدات القائمة، وتعزيز الاتصال بين شبكتي الكهرباء الأردنية والعراقيَّة وتدريب الكوادر الوظيفية. ويحتاج العراق إلى الانفتاح على الطاقة المتجددة (لا تساهم الا بنسبة بسيطة بلغت 1.65 % من إجمالي الاستهلاك من الطاقة الأولية) كونه يتمتع بقاعدة قوية محتملة لها وبمستويات كبيرة من الإشعاع الشمسي، وسرعات رياح مُجدية اقتصاديًا من شأنها زيادة أمن الطاقة في البلاد وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

إنّ التقدُّم الحاصل في انتاج الطاقة الكهربائية لا ينفي المشاكل المستعصية والتحديات الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع، ومنها تذبذب تجهيز المحطات بالغاز الإيراني لأسباب عدّة كـارتفاع الطلب المحلي في إيران على الغاز في مواسم الحر والبرد والتلكؤ أحيانا في دفع مستحقات الغاز المستورد بسبب العقوبات الأمريكيَّة. وإلى جانب ذلك فإنّ على الأجهزة المختصة أن تضع حداً نهائياً وأكيداً لأعمال التخريب والهجمات على خطوط نقل الكهرباء التي لا زالت مستمرة وإنْ انخفضت بشكل كبير، كما يجب رصد تخصيصات مالية كبيرة لوزارة الكهرباء، تساعدها على زيادة القدرة التوليدية ويتناسب مع احتياجاتها الاستثماريَّة في مجال إضافة محطات ووحدات توليدية جديدة.

وتنتظر محافظة البصرة نقلة نوعية في مجال الخدمات متمثلة بمشروع الفاو لتحلية المياه الذي يعدّ الأول من نوعه في العراق لغرض تحلية مياه البحر وأحد المشاريع الاستراتيجيَّة لتوفير المياه الصالحة للشرب في مناطق شمال وجنوب مركز المدينة، لكنه تعرض لعدد من الانتقادات بسبب تأخير الإنجاز وتخفيض طاقته الإنتاجية بحدود 25 % وزيادة التكاليف التشغيلية بعد إضافة تكلفة الطاقة إلى تكاليف الصيانة وتبديل الفلاتر وغيرها التي تقدر بحوالي 200 مليار دينار سنوياً تستقطع من موازنة المحافظة.

وشهد العام 2023 تحسناً نسبياً في الخدمات الصحيَّة، من خلال توفير الأدوية بشكل أفضل وافتتاح عدد من المراكز الصحيَّة في مختلف المحافظات وزيادة عدد المستشفيات والأسرّة. والبدء في تنفيذ قانون الضمان الصحي من خلال الاطلاق التجريبي للاستمارة الخاصة به، ووفقاً لها فإنّ المسجلين سيدفعون التأمين الصحي الاِجباري، وتتكفل شركة التأمين المرخصة من قبل الوزارة بدفع حوالي 75 % من التكاليف الصحيَّة عند اجراء العمليات الجراحية، ويدفع الموظفون 1 % من رواتبهم مقابل تضمينهم صحياً مع زوجاتهم وأبنائهم دون 18 عاماً ووالديهم غير الموظفين. ورغم ذلك فإنّ المنظومة الصحيَّة ما زالت متأثرة بالتجاذبات والمشاكل المختلفة ونسبة الفقر وسوء التغذية والوضع الأمني وتزيد في أحيانٍ كثيرة الضغط على مؤسساتها الصحيَّة، كـعدم كفاية الطاقة الاستيعابية المتاحة في المستشفيات الحكوميَّة، ونقص كبير في صالات العمليات.

وبذلت الدوائر البلدية جهوداً استثنائية في تنمية وتوفير الخدمات للمجتمع كطرق النقل والبنى التحتية والفوقية، في حين عانت بعض الخدمات في العاصمة والمحافظات من تلكؤ واضح، نتيجة سوء الإدارة وشبهات الفساد المالي والإداري. فعلى سبيل المثال ما زالت شبكات الصرف الصحي العمومية تغطي نسبة متدنية من السكان الذين يعتمد قسم كبير منهم على خزانات الصرف الخاصَّة، كما يجب استخدام تكنولوجيا متقدمة لمعالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة منها صناعياً وزراعياً، وإدخال عدادات ذكية للمياه لجميع المشتركين لمراقبة الاستهلاك. أما النفايات فبقيت خلال 2023 مستعصية على الحل الجذري بوجود كميات هائلة منها، تُقدر بـ 11 مليون طن سنوياً، تُطمر بطرائق قديمة، قد ترتفع إلى 30.4 مليون طن في عام 2050، نتيجة النشاط البشري وتزايد حجم السكان.

وأبدت الحكومة اهتماماً لافتًا بملف فكّ الاختناقات المرورية في العاصمة بغداد بإشراف مباشر من رئاسة الوزراء ووزارة الاعمار والإسكان، ووضعت الخطط اللازمة لذلك وتم إنجاز جزء مهم، من خلال عشرات المشاريع التي تستهدف تطوير واستحداث الطرق والجسور في المناطق التي تشهد زخماً مرورياً، كما أنّه سيتمُّ اطلاق حزمة ثانية وثالثة من المشاريع لكنها ستواجه صعوبات متعددة منها توفير التخصيصات الماليَّة، وكذلك التداخل في الصلاحيات بين الوزارات والهيئات وتعدد الجهات المالكة للأراضي التي ستقام عليها بعض هذه المشاريع لاسيّما مترو بغداد، المشروع الواعد الذي سيخفف كثيراً من المشكلة بعد أن يزيد من خيارات السكان في التنقل.

يشهد العراق أزمة متفاقمة تتعلق بالسكن، نتيجة ارتفاع غير مسبوق في عدد سكانه وازدياد رقعة انتشارهم، ما أدى إلى ظهور العشوائيات في جميع المحافظات، وتظافرت جهود وزارتي التخطيط والإعمار والإسكان لمعالجة العجز الحاصل، من خلال سياسات الإسكان الوطنيَّة والإعلان عن فرص استثمارية في هذا القطاع الحيوي، تتمثل في مدن جديدة في بغداد وبابل والنجف الأشرف وواسط والبصرة وغيرها، في حين لم تعلن محافظات أخرى عن أيّة فرص استثمارية بحسب بيانات الهيئة الوطنيَّة للاستثمار.

وارتفع الضغط بصورة عالية جداً على طرق النقل بسبب ازدياد الحاجة إليها وكثرة المركبات المستوردة، لم تقابله زيادة ملحوظة في الطرق البرية ولا السكك الحديدية، سوى المباشرة بأعمال المرحلة الأولى من مشروع طريق المرور السريع لربط محافظة النجف الاشرف بالطريق الدولي، وعزم الحكومة على انشاء طريق التنمية العراقي كمشروع استراتيجي واعد يربط دول الخليج بجنوب تركيا.

أما النقل الجوي وحركة المسافرين عبر المطارات فقد اقتصر على مطارات بغداد وأربيل والنجف الأشرف والبصرة والسليمانية، وما زال منع تحليق الطيران العراقي في سماء أوروبا سارياً رغم مرور ثمان سنوات عليه، نتيجة عجز إدارات سلطة الطيران المدني المتعاقبة تحقيق الشروط، فضلاً عن قرار الحكومة فصل سلطة الطيران المدني عن وزارة النقل منذ عام 2018 ما عزَّز المشكلة وأبعد الجهة الرسمية المعنية بالمخاطبات الرسمية. ويتجه العراق إلى التوسع في نشاط موانئه البحرية ورفع قدراتها الاستيعابية من السفن، كما استمر العمل في ميناء الفاو الكبير طيلة عام 2023 وبناء أرصفته وتحقيق نسب انجازٍ عالية وصلت إلى 85 %.

- **تعزيز مكافحة الفساد ومعوقات الاصلاح**

يمثل الفساد تحدياً كبيراً يهدد بنية النظام السياسي والإداري للدولة العراقيَّة بكافة ومؤسساتها، فهو ينذر النظام الديمقراطي والبنية الدستورية للبلد، ويمهّد لنمو كيانات غير شرعية منافسة للدولة العميقة ويعمل على تبديد موارد الدولة وإمكاناتها البشرية والماليَّة والاقتصاديَّة والماليَّة، ويدفعها خارج جهود تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار استمر العراق لسنوات عديدة متذيلاً قائمة الدول ضمن مؤشر مدركات الفساد في المرتبة 154 من بين 180 دولة من التي يشملها القياس، محققاً تحسناً بثلاث مراتب فقط مقارنة بالعام الماضي، مع العلم أنّ مؤشر مُدرَكات الفساد للعام 2023 الذي تصدره منظمة الشفافية الدوليَّة يشير إلى أن أغلب دول العالم لم تحقق تقدماً يُذكر في معالجة الفساد في القطاع العام، إذ ما يزال المتوسط العالمي لمؤشر مُدرَكات الفساد دون تغيير عند 43 للعام الثاني عشر على التوالي.

تعدّ مكافحة الفساد عملاً تضامنياً، لا يمكن أن يتحقق الا بمشاركة كافة فعاليات المجتمع، ابتداءً من السلطات العامَّة والقطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنين بالدرجة الأساس، لكن الإصلاح يجب أن يبدأ من أعلى سلطات الدولة ثمّ الانتقال إلى باقي المؤسسات والقطاعات وفقاً لاستراتيجيات وروئ وخطط منتظمة وآليات تسري على الجميع، وهذه العمليَّة الاصلاحية تحتاج إلى إرادة سياسيّة صادقة وجادّة لمكافحة الفساد.

شهد العام 2023 ظهور أدلة جديدة تشير إلى تورط عدد آخر من الشخصيات في الحكومة السابقة بجريمة سرقة مبالغ الأمانات الضريبية (صفقة فساد القرن)، حيث أصدرت محاكم التحقيق المختصّة بقضايا النزاهة، أوامر قبضٍ وتحرٍ بحق 4 من كبار المسؤولين في الحكومة السابقة، كما أعلنت هيأة النزاهة الاتحاديَّة تنفيذ ما أطلقت عليه عملية «كبرى واستثنائية» في مديرية التسجيل العقاري في محافظة الأنبار وأسفرت عن القبض على موظفين من ضمنهم المدير بتهمة التلاعب والتزوير في قطع الأراضي.

وعلى الرغم من وجود دعوات متزايدة في العراق لمكافحة الفساد، إلا أنّ هناك العديد من العقبات التي تعوق المسير بهذا الاتجاه، إذ يتم تقويض جهود المؤسسات الرقابية بفعل البنى السياسيَّة الضعيفة والافتقار إلى الإرادة الجادة لبناء أنظمة نزاهة مناسبة، وما تزال جملة من الملفات ينتظر الرأي العام العراقي نتائج التحقيق فيها، وكشف أدوار الأطراف المختلفة التي أسهمت في تسهيل مهمّة الذين أُشِيع عن تورطهم في تلك القضايا مثل: صفقة القرن وغيرها.

- **تطوير التربية والتعليم العالي ومشكلاتهما المعقّدة**

انطلق العام الدراسي في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني-أكتوبر 2022، وأكدت وزارة التربية على الإدارات المدرسيَّة والهيئات التعليمية والتدريسيَّة كافة بالالتزام بالأداء الحضوري الكامل، على الرغم من بعض الآثار المترسبة من تعطيل الدوام المدرسي خلال جائحة كورونا والتي ألقت بظلالها على المستوى التعليمي لحد الآن، وجاء العام الدراسي (2022 -2023) في ظل النقص السنوي المتكرر في الكتب المدرسيَّة، فلم تستطع وزارة التربية في البداية توفير الكتب الجديدة بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحاديَّة للعام 2023 وتأخرها المعتاد كل

سنة، والتأخر في بعض الاجراءات الإداريَّة إضافة إلى شبهات الفساد التي تحوم حول هذا الملف المالي المهم منذ عدة سنوات، كما ان النقص في الأبنية المدرسيَّة والاضطرار إلى اعتماد الدوام المزدوج والثنائي والثلاثي في أغلب مدارس العراق استمرّ بوصفه أحد التحديات التي تواجه الواقع التعليمي في البلاد خاصّة مع ارتفاع معدّلات النمو السكاني في البلد التي تنمو بمسار أسرع من العرض المدرسي، والذي يُسهم في إعاقة عملية التدريس ويُصعب من قدرة المعلمين والمدرسين على إيصال المعلومات العلمية للطلاب ويقلّل من نسبة التفاعل داخل الصف فالحاجة الفعلية تفرض وجود 8000 آلاف مدرسة على الأقل وفق ما أعلنت عنه وزارة التربية.

ومن ناحية القدرات البشريَّة والإداريَّة تعاني المؤسسات التربويَّة من وجود نقص شديد في الملاكات التربويَّة ووجود فجوة تراكمية للملاكات التربويَّة المتنوعة، مع الحاجة الفعلية المتزايدة للملاكات التخصصية التربويَّة، كما أن نظام التعليم الالكتروني والدراسة عن بُعد لم توفر الفرصة المناسبة والكافية للطلاب بالمعلومات والمعرفة المطلوبة، ومع الجهود المبذولة فيه إلا أنه لم يتمكن من خلق بيئة تعليمية عبر المنصات والتطبيقات المعتمدة، فالكثير من المواد العلمية ولكافة المراحل الدراسية تحتاج إلى الجانب العملي والتطبيقي والى التفاعل، إضافة إلى عدم قدرة جميع الطلاب اكتساب المعلومات والتعلُّم في الوقت ذاته؛ نظراً لتباين مستوياتهم العلمية وقدراتهم الادراكية، وفي العام 2023 تم اعتماد نظام EMIS في العراق في أغلب مديريات التربية من خلال تطبيقه واستخدامه من قبل إدارات المدارس، وهو نظام معلومات مصمَّم لإدارة المعلومات في نظام التعليم، يعدُّ مستودعًا لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وإعداد التقارير التي تعكس واقع المنظومة التربويَّة، بما في ذلك المدارس والطلبة والمعلّمين والموظفين.

من جانبٍ آخر لا تزال نسبة الفاقد التعليمي (التسرّب والرسوب) في العراق مرتفعة، ووصلت إلى ما يقارب 3.2 ملايين طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدارس وفقاً لآخر احصاءات اليونيسف في العام 2021، وهذا الأمر نجم عن عقود من الحروب والصراعات وغياب الاستثمارات ما أدى إلى اضعاف النظام التعليمي وأعاق بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيّد، فقد أدت هشاشة الأوضاع السياسيَّة والاجتماعيَّة وتراجع جودة التعليم، فضلاً عن عدم فاعلية الآليات والسبل الحديثة للحد منها إلى تفاقم هذه الظاهرة واتساعها في البلاد، مع محدودية دور التعليم المهني وتقادم التعليم التقني ونقص في تنمية قدرات التدريسين فيه وضعف الحوكمة الإداريَّة والتي تعود إلى ضعف الشراكة بين المؤسسات التربويَّة في القطاعين العام والخاص وضعف التدرّج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات، ونقص في تطبيق اللامركزية الإداريَّة بين المستويين المركزي والمحلي إضافة إلى ضعف آليات الرّصد والتّقويم.

أما عن ملف التعليم العالي فقد أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عند بدء العام الدراسي الجديد 2022/2023 على التزام المؤسسات التعليمية بكامل أدائها الحضوري في كافة مؤسساتها وجامعاتها وكلياتها الحكوميَّة والأهليَّة التي تربو على أكثر من مائةِ مؤسسة، وتضمُّ عددًا من التدريسيين يفوق ثلاثة وخمسين ألفاً وتحتضن أكثر من مليون طالب حيث شهد العام زيادة ملحوظة في أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأهليَّة مقارنة بالأعوام السابقة، نتيجة لزيادة قدراتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة من الذين لم يجدوا فرصة للقبول في الجامعات الحكوميَّة؛ لأنَّ معدّلاتهم لا تؤهلهم للدخول إليها، سواء من فئة الطلبة من ذوي

المعدّلات المنخفضة أو من فئة الطلبة ذوي المعدّلات المرتفعة الذين لم يحصلوا على الكليّات التي تتناسب مع طموحاتهم العلميّة وبخاصّة تخصّصات المجموعة الطبيّة والهندسيّة.

وقدر تعلّق الأمر بالقيادات العليا في الوزارة شهد العام الدراسي 2022-2023 عدداً من التغيرات الإداريَّة في المواقع القيادية لكلٍ من وزارتي التربية والتعليم العالي، حيث جرى في بداية تشرين الثاني (أكتوبر) 2022 استلام وتسليم الحقيبة الوزارية لِوزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي جرى تسلمها للدكتور نعيم عبد ياسر العبودي خلفاً للدكتور نبيل كاظم عبد الصاحب. كما تسلم وزير التربية الدكتور ابراهيم نامس الجبوري مهام عمله بشكل رسمي من سلفه علي حميد الدليمي، ضمن الحكومة الجديدة.

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استمارة التقديم للقبول المركزي الإلكترونية الخاصة بالجامعات للسنة الدراسية 2022/2023، وتم قبول أكثر من مئتي ألف طالب في الجامعات للسنة الدراسية 2022/2023. وتضمنت النتائج المنشورة في الموقع الرسمي للوزارة وبوابة الدراسات والتخطيط والمتابعة قبول (197724) ضمن قناتي القبول العام والمباشر و(7616) ضمن قناة ذوي الشهداء و(146) ضمن قناة النخبة.

وسجل العام 2023 حضوراً وتنافساً بين الجامعات العراقيَّة الحكوميَّة والأهليَّة في عدد من التصنيفات العالمية، ومن أبرزها تصنيف التايمز العالمي لعام 2022 الذي صنّف وقيّم ألفاً وسبعمائة وتسعاً وتسعين جامعة من 104 دولة حول العالم. وتضمن حصول الجامعات العراقيَّة على مراتب تنافسية مؤشرة، تمثلت في تحقيق ثماني جامعات نتائج مهمة على صعيد التنافس العالمي، وكذلك تصنيف شنغهاي الذي ظهرت فيه جامعة بغداد، وتصنيف (QS) الذي تتواجد فيه خمس جامعات عراقيَّة وتصنيفات أخرى.

- **خطوات صعبة لاستعادة العراق مكانته ودوره الاقليمي والدولي**

لا تزال علاقات العراق الدوليَّة من الملفات التي يشوبها التعقيد، وهذا راجع إلى أسباب سياسيّة بنيويّة تتعلق أولاً بطبيعة النظام السياسي الذي فُرض بأجندات دولية بعد تحول العراق من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، ومعَ أنّ العراق ارتهن قرارَ بناء نظامه الجديد بقرار وتنفيذ من الولايات المتحدة الأمريكيَّة وحلفائها الدوليين لمدة من الزمن إلّا أنّ تطورات المشهدين الداخلي والخارجي الإقليمي فرضت على سياسات العراق الخارجيَّة الكثير التداعيات والمشاهد، إذ إنَّ دولة مثل العِراق بِحكمِ علاقاتها وارتباطاتها لا يمكنها أَنْ تعتمد سياسة أَو مبدأَ الانكِفاء على الذات، وكُلّ دول العالم تقريباً بحاجة إلى بعضها سياسياً أَو اقتصادياً أَو أَمنياً.

وفي الوقت ذاته فإنّ العلاقات الدوليَّة أَصبحت تكامُلية وتنتهج الاعتِماد المُتبادل بشكلٍ كبير والتفاعُل الاقليمي والدولي، والدول في الوقت ذاتهُ ليست جميعها تعتمد المحاور والتكتُلات؛ لأنها ستكون في موقع الضعف والاحتياج لمِحور مُعيّن مُقابل العدائية لِمحور آخر وتقاطع استراتيجي معهُ، وهذا الأَمر يصعب في العِراق بفعل تعدُدية واقعه السياسي والاجتماعي، فضلاً عن سعيه إلى التوازن في تعاطيه مع دول العالم وطبيعة وضعه الاقليمي المُتداخل اجتماعياً مع وضعه الداخلي، والذي يحتّم عليه عدم الاصطفاف مع مِحور على حِساب آخر، لذا تبقى استراتيجية التوازن والتكافؤ في التعاطي الدولي هي الأَنسب لدولتنا في سياستها الخارجيَّة، بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والحيلولة دون التدخل في شؤونه الداخليَّة. فتجارب الحكومات العراقيَّة

السابِقة ولغاية الآن تعقّد قدرة رؤَسائها على التعامُل الحقيقي مع الإمكانات والتوجهات والطموحات الخارجيَّة؛ لذا يحاول السُّوداني التحرُّك باتجاهات (عربيّة وإقليمية وغربيّة).

أَدرك العِراق في ظل حكومة السَّيِّد السُّوداني مدى أهميَّة تعزيز علاقاته مع مُحيطه العربي، لاسيّما أَننا نعيش في عصر العولمة والاعتِماد المُتبادل، مِن هُنا جاء الموقف العِراقي للانفتاح على مُحيطه الإِقليمي والعمل على تكثيف علاقاته السياسيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة وتعزيز التعاون والاعتماد المُتبادل لِما لهُ مِن انعكاسات إِيجابيّة في المستويات كافة، عبر تبنّي دبلوماسية العلاقات المُنتِجة، مُستغلاً موقعهُ الاستراتيجي الذي يعطيه الكثير مِن الامتيازات، فهو يعدّ مركزاً للتجارة والاقتصاد والطاقة، وبالإِمكان ربطه ضمن كُل مشاريع النقل بالمنطقة خاصةً على صعيد النفط.

وبالتالي ناقش التقرير محور العلاقات العراق الدوليَّة مبيّنًا مسارات وتطوير السياسة الخارجيَّة العراق عبرَ عددٍ من الملفات الإقليميَّة والدوليَّة أبرزها الآتي: زيارة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى العاصمة بغداد نهاية شهر شباط (فبراير) في زيارة هي الأولى له إلى العراق منذ 6 سنوات، سعى خلالها إلى «دعم جهود السلام» في هذا البلد، بحسب ما أعلنت المُنظّمة الدوليَّة، ولإعادة التأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم جهود العراق لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة لجميع العراقيين، وزارَ بعد ذلك مخيماً للنازحين في شمال العراق، قبل أن يتوجه إلى أربيل للقاء ممثلين عن حكومة إقليم كردستان.

من جانبٍ ثانٍ جاء موقف العراق مِن أَحداث غزة ضمن مواقف عربيّة ودوليّة ضد ما يُعدّ تطهيراً عرقياً وحرباً ظالمة تستلزم التنديد بالمجازر الإسرائيلية تجاه أبناء القطاع، وقد كان العراق في مقدمة تلك الدول، وقد تمثل ذلك بخروج مظاهرات شعبية مليونية في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات العراقيَّة، وقد قابل هذا الموقف الشعبي موقفًا رسميًّا من قبل الحكومة العراقيَّة وعلى مستوى وزارة الخارجيَّة العراقيَّة التي استنكرتْ الاعتداءات، وطالب العِراق دول العالم والمُنظمات الدوليَّة باتخاذ موقف لإِنهاء المجازر الصهيونية، ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وتوفير الممرّات الآمنة للمدنيين ومرور المُساعدات الإنسانية العاجلة، كما استضافت بغداد المؤَتمر الخامس والثلاثين الطارئ لاتحاد البرلمان العربي، وذلك لِمُناقشة العدوان الصهيوني ووقف الهجمات الهمجيّة واستهداف المدنيين.

وعلى مستوى علاقات العراق مع الدول العربيَّة والإسلاميَّة شهدت تطورات مهمّة تمثلت بزيارات السَّيِّد السُّوداني إلى عدد من الدول العربيَّة والإسلاميَّة من أجل الاستمرار بفتح آفاق التعاون المشترك، ومنها جمهورية مصر العربيَّة، وسوريا، ودول الخليج وإيران وتركيا وغيرها، للتأكيد على نهج الانفتاح المتواصل من قبل الحكومات العراقيَّة المتعاقبة بدءاً من حكومة السَّيِّد العبادي وعادل عبد المهدي ووصولاً إلى حكومة السَّيِّد مصطفى الكاظمي ومن ثمَّ حكومة السَّيِّد محمد شياع السُّوداني تجاه دول الإقليم ومنها مصر فقد كشفت الزيارة عن رغبة العراق برفع مستوى التعاون الاستراتيجي مع مصر، وذلك عبر تفعيل آلية لجان التعاون الثنائية المشتركة التي بدأتها زيارة السُّوداني الأولى للقاهرة مطلع شهر اذار(مارس) 2023. كما حملت الزيارة عدة ملفات مهمّة في سياق تنمية العلاقات المصرية-العراقيَّة ودفعها على كافة المستويات، وقد حظيت ملفات التعاون الاقتصادي بأولوية مهمّة في أجندة الزيارة الثانية، لاسيما ملفات إعادة إعمار العراق، والاستثمار، والتجارة، والسياحة، وتبادل الخبرات.

وعلى الصعيد ذاته ناقش التقرير زيارة السُّوداني إلى عدد من دول الجوار مثل: سوريا، وإيران، ودول الكويت، والسعودية، والأردن في محاولة منه لإيصال رسائل تتعلق بالتداعيات التي تشهدها المنطقة خصوصاً على مستوى البؤر الساخنة التي يتأثر العراق بها بصورة مباشرة مثل: تداعيات الساحة السورية، والأزمة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلاميَّة الإيرانيَّة خصوصاً أنّ أطرافاً مهمة من حكومته مصنّفة على محور يمثل اِزعاجاً لعدد من الدول العربيَّة ومن ضمنها دول الجوار العربي، في حين ينطلق العِراق في علاقته مع السعودية مِن مبدأ التعاون والشراكة، عبر التركيز على الأَمن والمصالح المُشتركة ونِقاط الالتقاء وعناصر القوة المُشتركة بين البلدين، وأَيضاً لمعرفته بِما تُمثِله السعودية مِن وزنٍ سياسي وروحي في العالم الإِسلامي.

وعلى مستوى علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكيَّة فقد ظلّت متأثرة كثيراً بالأحداث التي تشهدها المنطقة، وقد شهدت تبايناً بين أهداف الحكومة العراقيَّة وبعض القوى الداعمة لها ومواقف قوى لديها أجندات سياسيّة ودينيّة، إذ سعت الأخيرة إلى تعكير العلاقة بين الطرفين لاسيّما مع الاستهداف والاعتداء الأمريكي المتكرر لقيادات في فصائل مسلحة منضوية تحت هيأة الحشد الشعبي، إذ رأت تلك القوى أنّ من المهم إنهاء الوجود الأمريكي في العراق، وربما وافقها في حينها حتى رئيس الحكومة السُّوداني الذي شدد على أن هذه المسألة مهمة لاستقرار البلاد وهي مطلب شعبي ورسمي، مشدداً على أن يكون هناك اتفاق مع واشنطن على تشكيل لجنة لبدء محادثات حول مستقبل التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق من أجل وضع جدول زمني لانسحاب القوات وإنهاء مهام التحالف، في حين حرصت قوى سياسية مؤتلفة مع حكومة السُّوداني على عدم احراج حكومته في علاقتها مع الولايات المتحدة سواء باستهداف المصالح والقواعد الأمريكيَّة أو المطالبة بخروجها من العراق، في حين ظل الموقف الحكومي الرسمي حريصاً على عدم استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وربما كان ذلك جزءاً أساسياً مما كانت تقوم به السفيرة الأمريكيَّة رومانسكي في إيصال رسائل إلى أطراف مهمة في المشهد السياسي في محاولة توصل إلى تفاهمات تضمن مصالح الطرفين معاً، وبالتالي عدّت علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكيَّة سائرة نحو تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتحريك ملفات التعاون ولجان الشراكة الاستراتيجيَّة وتنمية الأعمال.

وعلى مستوى تطور علاقات العراق مع دول مهمّة في الاتحاد الأوربي فقد شهدت العلاقة توقيع أكثر من اتفاقية مع فرنسا في إطار اكمال المشاريع المتفق عليها منذ عهد حكومة السَّيِّد مصطفى الكاظمي، كما شهدت العلاقة زيارة السَّيِّد محمد شياع السُّوداني إلى فرنسا، وتم الاتفاق مع الرئيس الفرنسي ماكرون على عدد من الملفات أهمها توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجيَّة بين الطرفين، الذي اشتمل على أكثر من 50 مادة للتعاون والتبادل في مجالات متعددة، وتنويع روابط العراق الخارجيَّة وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب: نجحت الجهود العراقيَّة بمساعدة التحالف الدولي في مواجهة تنظيم داعش.

وقد شهد علاقة العراق مع ألمانيا أيضاً انفتاحاً باتجاه توقيع مذكرات تفاهم، تشمل استثمار الشركات الألمانية في قطاعات مختلفة وفي مشروعات التنمية وتشييد البنى التحتية، إذ يسعى العراق إلى تعزيز البيئة الاستثماريَّة واستقطاب الخبرات العالميّة، خاصةً مع انطلاق مشروع طريق التنمية والفرص المصاحبة له، وقرب توقيعه اتفاقاً مع شركة سيمينز، وشركات ألمانية أخرى بمجال استثمار الغاز المصاحب لتوليد الطاقة الكهربائية. وهذا ما

يحاول تفعليه في علاقة متوازنة مع روسيا الاتحاديَّة، في حين شهدت علاقاته مع السويد توتراً بعد الفعل الشنيع المتمثل بحرق المصحف أمام السفارة العراقيَّة في السويد والتي قام على إثرها مئات العراقيين الغاضبين بحرق السفارة السويدية والتي أدت بعد ذلك إلى سحب السويد بعثتها الدبلوماسية، وقابلها العراق بإجراء مُماثل.

وممّا تقدم فإنّ علاقات العراق الدوليَّة شهدت متغيّرات كثيرة في ظل تحديات كبيرة في المنطقة، أبرزها استمرار حرب الإبادة من قبل الكيان الإسرائيلي المحتل تجاه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتداعيات التوتر الأمريكي الإيراني على الساحة العراقيَّة، في حين يسعى العراق إلى الاستمرار في علاقاته الجيّدة مع دول الجوار، انطلاقاً من الأهميَّة التي ترى بأن يكون للعِراق في المرحلة المُقبلة علاقات تضمنُ مصالحه ومصالح شعبه عن طريقِ الثّبات في السياسة الخارجيَّة.